للمجلس الوطني الفلسطيني دورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بمعنى أن تنصب جلّ الجهود على تجسيد هذا الشعار، وذلك من خلال الارتقاء بالعلاقات القائمة بين فصائل الثورة الفلسطينية نحو صيغة تنظيمية تضمن مشاركتها جميعها وتعمل على توحيد قواتها العسكرية وأنظمة الصرف المالي فيها، بما يؤدي إلى تعزيز منظمة التحرير الفلسطينية وإلى استقلالية قرارها السياسي. وبغض النظر عن النتائج الفعلية التي ستتمخض عن أعمال هذه الدورة، فإن النشاطات الفلسطينية المتعلقة بالتحضير لهذه المناسبة تبدو متمحورة على الجانب المتعلق بالوحدة الوطنية من الزاوية التنظيمية، مع أن ثمة هامشاً ما زال واضحاً للنقاش حول بعض التفاوتات في الرؤية السياسية سيما إزاء مسألة تقييم تجربة العلاقة بالاردن والحوار معه، وإزاء قضية «المبادرة الاوروبية» والجدل الدائر حول ماهيتها وإمكان استقلاليتها، واحتمالات بروزها كمعطى سياسي محدد بين المعطيات السياسية الماثلة في المنطقة. لكنه من الضروري القول أن الجدل حول هذه القضية قد مال للخفوت وهو ما سيعكس نفسه بالطبع على مجريات دورة المجلس الوطني الخامسة عشرة.

وقد اتخذ التحضير لهذه الدورة، من جانب فصائل الثورة، منحى عملياً عبر اجتماعات اللجنة التنفيذية والامناء العامين، بناءً على قرار المجلس المركزي، للاتفاق على نسب التمثيل في اللجنة التنفيذية الجديدة، ومنحى دعاوياً سياسياً. ولعل تفاصيل هذا المنحى تؤكد الاجماع في التركيز على مسألة الوحدة الوطنية من زاويتها التنظيمية أساساً. ويمكننا أن نثبت هنا التصريحات والآراء المنشورة والمعبرة عن هذا الاتجاه.

الأخ خليل الوزير (أبو جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح قال: «خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة سنعمل بكل طاقاتنا من أجل وحدة الصف الفلسطيني ووحدة فصائل الثورة وتوحيد قواتها العسكرية حتى لا ندع مرض القسمة والفرقة المتفشي في وطننا العربي من التسلل إلى صفوف شعبنا وثورتنا».

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أصدرت مشروع برنامج للوحدة الوطنية الفلسطينية، تناولت فيه، بالتفصيل، المهام السياسية والتوحيدية الملقاة على عاتق دورة المجلس الوطني الفلسطيني هذه. وفي مقابلة مع السفير قال الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة: «إن فرصة المجلس الوطني المقبل من المفروض أن تشكل مناسبة لتصحيح أوضاع الثورة في الجانب التنظيمي، وقد سبق للمجلس الوطني، في دورته السابقة، أن حدد ورسم القواعد التنظيمية التي يجب أن تقوم الوحدة الوطنية على أساسها» (**السفير**، ١٣/٣/١٩٨١).

الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة قال في مقابلة مع الصحيفة نفسها: «القضية المطروحة، الآن، هي امكانية تحسين تركيب اللجنة التنفيذية، وهي واحدة من القضايا المطروحة على جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس. الذي يتضمن مجمل التطورات التي حدثت في الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ و١ نيسان (ابريل) المقبل» (**المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٨١).

وفي مقال له، قال الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية طلعت يعقوب: «نرى ضرورة تمثيل كافة فصائل الثورة في اللجنة التنفيذية والحوار للانتقال الجدي نحو توحيد أداة الثورة كأهم شروط صيانة واستقلال القرار الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨١). ومن جهته أكد الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الدكتور سمير غوشه أن «أبرز الصعوبات أمام المجلس الوطني الفلسطيني هي عدم انجاز الوحدة الوطنية وما يتركه ذلك من أثر على كيفية اتخاذ القرارات» (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٨١).

بيد أنه إذا كانت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن مسألة تأكيد الرؤية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ستشغل حيزاً جوهرياً في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة، فإن ثمة قضايا أخرى سيجد المجلس نفسه، تلقائياً أمامها باعتبارها تتعلق بتوطيد شرعية المنظمة في تمثيلها للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، استناداً إلى الخبرات